# وسائل الإعلام والرقابة على أداء الحكومة

أ.د. باسم عبد الأمير الأعسم

جامعة القادسية / كلية التربية

منذ أن كان الشاعر يمثل الصوت الإعلامي للقبيلة في العصر الجاهلي فعد لسان حالها ، وحتى الآن ، يمثل الإعلام بقنواته الاتصالية كافة ، سلطة لاتقل أهمية وخطورة وتأثيراً عن سائر السلطات ، لما له من دور ناشط في تشكيل الرأي العام واشاعة الحقيقة وتعزيز الثقافة النقدية وتلك بعض مهام الإعلام ، المتعددة والجليلة ، ولذلك على الحكومة ان تجعل الاعلامي هو الصديق الأهم وليس العدو الأول ، لأنه يحمل قضية عامة وليست شخصية .

إن الإعلام ، صورة ، والصورة تعادل ألف كلمة على حد المثل المأثور ، من حيث التأثير المباشر في ذهن وقناعات المتلقين ، ورج يقينياتهم ، ولذلك ، من الخطأ اقتصار مهمة الإعلام على نقل الحقائق والمعلومات ورصد بعض الحالات عبر مقال أو تحقيق ، فالإعلام سلاح ذو حدين ، ومن ثم فهو المضاد الحيوي الفعال ، الذي بأدائه المتقن ، ورسالته الإنسانية والإعلامية النبيلة ، يحصّن الخطاب الثقافي ، بوصفه جزءا من آليات الإعلام ، وينقي المشهد السياسي ، عبر الرصد الميداني للأحداث ، وتفعيل الإعلام الناقد وليس الإعلام الناقل أو الناقم ، إزاء الأداء الحكومي .

بمعنى أدق ، أن تكون للإعلام على تباين مفاصله – سلطة رقابية تآزر السلطات الأخرى ، بموضوعيتها ، وعلميتها، وجرأتها ، وشفافيتها، ومهنيتها ، باتجاه ترسيخ المنهج الإجرائي، أو السلطة التنفيذية للخطاب الإعلامي ، و الذي مؤداه : الاستجابة العاجلة من لدن المؤسسات الحكومية لما يقال وينشر ، بعد توخي الدقة والمصداقية ، وإلا ، فلا جدوى للإعلام من دون استجابة مباشرة ، تتحقق عبر إقامة أسمى العلاقات بين الباث والمستقبل ، أي بين الإعلامي بوصفه منتجاً للخطاب ، وبين السياسي أو القائمين على المؤسسات التي تعنى بالأداء الحكومي مشرعاً ومستقبلاً .

ولكي تمارس وسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة ، دورها المؤثر في تعزيز سلطة الرقابة على ألأداء الحكومي ،لا مناص من اجتراح عدد من المعايير الضابطة لعملية الأداء

الإعلامي ، ولتحقيق أعلى قدر من الرقابة الإعلامية الشفافة والمسؤولة ينبغي مراعاة الآتي :

أولا: توفر مناخات الحرية التي تتيح للإعلامي العمل بلا معوقات تحول دون تحقيق مسعاه الذي يصب في مصلحة الناس والوطن .

ثانياً : عقد أوثق الصلات بين الإعلامي والسياسي من خلال إيمان الأخير بأحقية وشرعية ودستورية الأول في ما يخص عمله الرقابي ، فمن دون توفر علاقة نموذجية قائمة على أساس الثقة واحترام الرأي والرأي الآخر ، لا يمكن أن نعول على الطرفين في أداء رسالتهما وأعني ( الاعلامي ورجل الحكومة أو الدولة ) وستبقى حالة الطلاق معلنة بين الاعلامي والمسؤول الحكومي ، إذا لم تحدث التوافقات على المشتركات الوطنية والمجتمعية .

ثالثا: تفعيل القوانين الدستورية التي تكفل للطرفين ( الاعلامي ورجل الدولة ) العمل على وفق مبادئ الإعلام الحر ، وحقوق الانسان المتعلقة بحرية إبداء الرأي ، والتعبير عن حرية الفكر والاعتقاد وليس لأي اعتبار آخر ، وإن تجد صداها الفعلي عبر السلوك المتحضر .

رابعاً : تشريع ضوابط رادعة تحد من حالات التجاوز على الثوابت الوطنية والانفلات ، واللامسؤولية غير المنضبطة من قبل المؤسسات الإعلامية ورجالات الإعلام والسياسة على حدّ سواء ، فالكل راع ومسؤول عن رعيته .

خامساً : تطبيق المبدأ الإنساني العادل الذي مؤداه : (( وضع الانسان المناسب في المكان المناسب )) سواء في المؤسسات الإعلامية ، أم في المؤسسات الحكومية ذات الصلة ، بقصد تمتين أواصر الثقة المتبادلة والحوار البنّاء ، وتعميق المشتركات التي تصب في صالح الجميع ، إذ طالما اقتحمت المؤسسات الإعلامية والسياسية بعض الشخصيات التي تفتقر الى الخبرة والتخصص والمهنية ، وذلك يعيق بناء قاعدة اتصالية رصينة ، إذا ما أدركنا أن الاتصال

(( يستهدف في الأساس المشاركة في الخبرة ، بحيث تصبح ألأفكار والمعاني والتجارب مشتركة أو مشاعة بين أطراف العملية الاتصالية ، إلا أنه يؤدي ، في أحيان كثيرة الى التأزم والنفرة بين تلك الأطراف )) . على حد قول هادي نعمان الهيتي في الموسوعة الصغيرة ، ص٥

سادساً: أهمية استحداث هيئة مستقلة للرقابة تتألف من شخصيات أكاديمية وإعلامية وقانونية مختصة ، تكون بمثابة الوسيط بين السلطتين ( سلطة الإعلام وسلطة الحكومة ( الدولة )) تمارس دورها الرقابي بأقصى درجات النزاهة والحيادية في منأى عن المذهبية أو الطائفية السياسية والمحسوبية والمنسوبية .

سابعاً : أهمية عقد المؤتمرات الدورية التي تجمع الاعلاميين والسياسيين من رجالات الدولة ، بقصد الوقوف على الانتهاكات التي تطال رجالات الإعلام والقنوات الفضائية والاعلامية ، ومن ثم تفعيل سلطة الرقابة على الأداء الحكومي ودراسة اشكالياته ونتائجه على الصعيدين السلبي والايجابي .

ثامناً : ضرورة استحداث برنامج يومي أو أسبوعي في القناة الفضائية الحكومية ، يتلقى الشكاوى وملاحظات الأفراد والاعلاميين المتعلقة بالفساد أو بالأداء الحكومي وأن يُصار الى استضافة كبار المسؤولين في البرنامج المذكور في أعلاه للوقوف على ابرز اشكاليات الأداء الحكومي ومناقشتها بموضوعية وشفافية .

لقد مارست بعض وسائل الإعلام بعد التغيير الدور الرقابي المسؤول على الأداء الحكومي بفعل الآتي :

١-توفر حرية التعبير عن الرأي .
٢-تعدد وتنوع وسائل الإعلام .
٣-المناخ الديموقراطي المشاع للجميع .

لكن لم تمارس وسائل الإعلام جميعها دور الرقيب على أداء الحكومة ، بفعل تقويم مستويات الأداء على وفق نوايا حسنة وطيبة بنفس التوجه النبيل ، فالرقابة كانت كالآتي :

أ- رقابة نزيهة خالية من كل غرض .

ب- رقابة غير نزيهة تحتمي بأجندات مغرضة ، هدفها الإساءة الى المنجز الحكومي المتحقق ، لذلك نجد أن وسائل الإعلام التي تنتمي الى هذا التوصيف تدعي الموضوعية أو الحيادية

والوطنية في حين ان كل تلك المفاهيم الرائعة براء منها ، فتمويلها غير معروف ،لذلك فإنها لاتعمل المعروف ، تحركها سلطة المال مجهول المصدر ، ورجالات الظل ، تستفيد من الديمقراطية التي تمنحها الحكومة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية والاعلامية ، لإدانة الحكومة أو التشكيك بأدائها حتى في مواضع الإيجاب ولأسباب سياسية واضحة ، أو شخصية ضيقة ، وهذا من العلامات الفارقة في المشهد الاعلامي الذي أفرزه الواقع عقب التغيير .

لذلك ، ينبغي أن تكون الرقابة مشددة على أداء مثل تلك الوسائل الاعلامية ، بقصد الاصلاح وليس التشهير أو الإقصاء ، لأنها تسيء توظيف الحرية الممنوحة لها فتحيلها الى محض فوضى لاغير . وربما يكون الدعم المادي من قبل الأشخاص أو الجهات المشبوهة سبباً في انقياد وسائل الإعلام لها ، وهذا من البديهيات المعروفة والشائعة .

ولغرض قطع الطريق أمام الأجندات المسيسة والأثمان المدفوعة سلفاً الى بعض وسائل الاعلام ، واستكمالا لما بدأناه نقول :

تاسعاً : على الدولة أن تقدم الدعم المادي المناسب الى وسائل الاعلام كافة ، بقصد انهاء ارتباطات بعضها بالاجندات العائقة لمسار الاعلام والنهج الديمقراطي ، فالمال سلطة مؤثرة ، وليس اعتباطاً أن تخصص في بعض الدول أموالاً طائلة للماكنة الاعلامية بوصفها سلاح فعال في مواجهة التحديات .

عاشراً : توقيع ميثاق شرف وطني من قبل رجالات الحكومة ورجالات الاعلام يتضمن احترام الثوابت الوطنية وعدم الاساءة الى كل طرف منهما .

ومادامت بعض وسائل الاعلام محتكمة الى شركات أو مؤسسات أو أشخاص تشكل الممول الرئيس لها ، فإنها – لامحال – تسعى الى التأثير في الآخر ( المتلقي ) على وفق طبيعة الخطاب السياسي أو الطائفي الذي تتبناه ، فيكون – عندئذ – الخطاب الاعلامي والثقافي تابعاً لهيمنة الخطابين : ( الفكري والسياسي ) ، وهذا أحد الأهداف الاستراتيجية لبعض وسائل الإعلام المغرضة .

وكنتيجة لهذا التوجه الخطير في ظل الانفلات الاعلامي والأمني ، فقد روجت بعض البضائع الاعلامية والثقافية المنقوعة بالسم ، عبر العديد من البرامج الفنية والاعلانات التي تدعوا الى سيادة المنطق السلعي ، ومن ثم الترويج للثقافات الطائفية والعنفية والعكس صحيح جداً .

لذلك ، سئم المواطن من تلك الحرية (الفوضى) التي اباحت لبعض وسائل الاعلام استبدال قناعات الناس ورج يقينياتهم عبر الطرق على موضوعات تخلخل أو تفكك علاقة المواطن بالدولة ، فتحدث من جراء ذلك ، الفوضى التي تشكل الغاية المرجوة لبعض وسائل الاعلام ، التي تروج الافكار المسمومة بذريعة ممارسة الرقابة على أداء الحكومة ، وهذا ما أفرزته المرحلة التي اعقبت الاحتلال والتي كانت من إحدى موجهاته فالتبست المقاييس بفعل تدخلات الآخر، وانعدام الحدود الفاصلة بين الحرية والفوضى .

وفي ظل هذا التزاحم الاعلامي يبقى المواطن تواقاً الى توفر وسائل اعلام حرة ومتحررة من اشكال التلفيق والهيمنة والزيف ، لا تأخذها في قول الحقيقة وكشف المستور عنه لومة لائم ، تنحاز الى صوت الحق واحتياجات الناس ، من دون منةٍ أو حسابات شخصية أو جهوية .

إن وسائل الاعلام لا تزدهر وتمارس دور الرقيب المسؤول والملتزم إلا إذا تحقق الآتي :-

١-توفير الكوادر الاكاديمية والمهنية المختصة بقصد بناء قاعدة وسطية مهنية تضم كوادر قادرة على اداء الرسالة الاعلامية ومن ثم مواجهة التحديات بوعي واحتراف .
٢-عدم اصدار القرارات التي تحد حرية وسلطة الاعلامي في البحث عن الحقيقة واشاعتها ، لأن ذلك ، يعيق ممارسة النقد البناء للأداء الحكومي ، ويكون ذريعة سائغة لمن يتصيد في البرك الساكنة .

٣-إصدار التشريعات الدستورية التي تجعل الاعلامي شريكاً حقيقياً مع السياسي في صناعة القرارات والتشريعات ، وبذلك ، تردم الهوة المفتعلة بين الاعلامي أو المثقف والسياسي ، وعند ذاك تتعزز الثقة بينهما ويتعمق احساسهما فتقطع الطريق على العملاء والجهلاء ، والادعياء إذا ما أدركنا أن رأسمال الاعلام الوطني الحر، توفر الضمير والمال الوفير ، والكادر القدير ، والدعم المعنوي الكبير .

٤-حث وسائل الاعلام الحكومية على بث واشاعة ثقافة الرقابة والنقد البناء باستحداث برامج لهذا الغرض .

لقد ولى عصر الدكتاتوريات وانطمرت ثقافة الاقصاء والاملاء ، فأضحت الحرية شاهداً على هزيمة الرأي الجامد والسيد الواحد ، وإن الاعلام عمل مشاع ، لكن ليس لكل من هب ودب ، بسبب احتكامه الى اشتراطات وقوانين واخلاقيات لا يصح تخطيها .

ولكي تكون وسائل الاعلام مؤثرة بنحو ايجابي ، لا مناص من احتكامها الى منظومة قيمية تعد الضابط الرصين للسلوك الاعلامي الاصيل .

إننا في امس الحاجة الى خطاب اعلامي وطني وتقدمي متوازن يحترم الآخر ، تسمو فيه الذوات المبدعة على القباحات السلوكية غير المتحضرة ولكي نطمئن على وجود رقابة حقيقية غير مؤدلجة أو مسيسة ، لابد من حث الحكومة لوسائل الاعلام على انتهاج الاساليب المثلى في ممارسة الرقابة على الاداء الحكومي وتخصيص مكافئات للاشخاص والقنوات الاعلامية التي تفضح الفساد وتكشف الحقائق وتعري الارهاب من دون انسياق اعمى وراء المهيمنات السياسية ، والحزبية والآيديولوجية التي تمسخ هوية وخصوصية ووطنية الاعلام .